

قانون موازنة اقليم كردستان العراق لسنة ١٩٩٣

بسم الله الرحمن الرحيم
باسم الشعب
المجلس الوطني لكوردستان العراق
رقم القرار : ١٥
تاريخ القرار : ١٩٩٣/٣/١

«قرار»

استناداً الى احكام الفقرة (١) و (٥) من المادة / ٥٦ من القانون رقم (١) لسنة / ١٩٩٢ وبناءً على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ووافق عليه مجلس الوزراء ، قرر المجلس الوطني لكوردستان العراق بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨ / ٢ / ١٩٩٣ اصدار القانون الآتي:

قانون رقم (٥) لسنة / ١٩٩٣ قانون موازنة اقليم كردستان العراق لسنة ١٩٩٣

المادة الاولى:

يرصد لنفقات المجلس الوطني لكوردستان العراق والوزرات وادارات اقليم كردستان / العراق لسنة / ١٩٩٣ بمبالغ مجموعها (١ / ٢٣٤ / ٨٦٩ / ٤٠٠) ديناراً .

المادة الثانية :

تضمن الإيرادات بمبالغ مجموعها (١١٣٨١٢٠٠٠) ديناراً .

المادة الثالثة:

تتولى وزارة المالية والاقتصاد لاقليم كردستان - العراق تمويل حسابات الوزارات والادارات وفق الموارد المالية المتاحة .

المادة الرابعة:

أ - يخول وزير المالية والاقتصاد صلاحية المناقلة بين اعتمادات الباب الواحد باستثناء فصل الرواتب حيث يجوز النقل اليه ولا يجوز النقل منه.
ب- لرئيس المجلس الوطني اجراء مناقلة ضمن الميزانية الخاصة بالمجلس .

المادة الخامسة:

لوزير المالية والاقتصاد اجراء المناقلة بين ابواب الموازنة لاغراض

توفير امكانات الصرف للادارات التي يتقرر فك ارتباطها من الوزارة الحاقها
بوزارة اخرى .

المادة السادسة :

يخول وزير المالية والاقتصاد زيادة الاعتمادات الاجمالية المصدقة لموازنة سنة
١٩٩٣ بنسبة لا تزيد عن (١٪) من اجمالي الاعتمادات المصدقة للموازنة
للاغراض التالية :

- ١- اعتماد المبالغ اللازمة لموازنات الادارات المستحدثة خلال سنة ١٩٩٣ .
- ٢- اضافة اعتمادات جديدة يقرها مجلس الوزراء في موازنات الوزارات
والادارات للحالات الطارئة .

المادة السابعة:

تتولى وزارة المالية والاقتصاد اعداد ومصادقة ملاكات جميع الوزارات
والادارات لاقليم كوردستان - العراق لسنة ١٩٩٣ وعلى ضوء كلف الرواتب
المرصدة في الموازنة

المادة الثامنة :

على الوزارات كافة توزيع مفردات الميزانية على الانواع خلال مدة لا تتجاوز
شهوراً واحداً من تاريخ تصديق هذا القانون .

المادة التاسعة:

على وزير المالية اصدار التعليمات اللازمة لتحديد صلاحيات الصرف للادارات
الحكومية خلال فترة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ تصديق هذا القانون .

المادة العاشرة:

لوزير المالية والاقتصاد اصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ هذا القانون .

المادة الحادية عشرة:

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وينفذ ابتداءً من ١/١/١٩٩٣ .

جوهر نامق سالم
رئيس المجلس الوطني لكوردستان العراق